

لم توجه دعوة للوزير الجحرف لحضور اجتماع «المالية» حول «الاستبدال»

الفانم: مكتب المجلس يحدد اليوم جدول أعمال ما تبقى من دور الانعقاد



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

ورد على سؤال، أكد الفانم أنه لم يوجه دعوة إلى وزير المالية لحضور اجتماع اللجنة المالية اليوم (امس)، لأن اللجنة المختصة لم تطلب توجيه الدعوة لتواجد الوزير في مهمة رسمية في لندن. وقال فيما يتعلق بتعديل قانون التأمينات أو ما اصطلح عليه «الاستبدال» كما هو معلوم فإن اللجنة المالية سحبت تقريرها في جلسة استجواب وزير المالية الثلاثاء الماضي، ومن حق أي نائب بمن فيهم محمد

هايف التقدم باقتراحات تعديل القانون ويحال طبقاً للمادة 97 إلى اللجنة التشريعية ومن ثم تحويله للجنة التشريعية إلى اللجنة. وأضاف: ان كان الاقتراح يتعلق بتقرير تم سحبه فإنه وطبقاً للمادة 99 فمن حق الرئيس إحالة المقترحات التي تخص هذا القانون إلى اللجنة المالية مباشرة، وبعد ذلك يتم توجيه الدعوة إلى الوزير المختص والمسؤولين لمناقشة الاقتراحات.

أن من المرجح عدم عقد أي جلسات الأسبوع الجاري بسبب ارتباط نواب في وفود خارجية واجتماع البرلمان العربي، كما أن اللجان ما زالت تعكف على إنجاز تقاريرها، مبيناً أنه وفق تفويض مجلس الأمة للمكتب سنجتمع غدا لترتيب الجدول. وأوضح الفانم أن هناك أربع جلسات لإقرار الميزانيات، ومن المرجح الانتهاء من بعض القوانين خلال جلستين حسب ما علمت من النواب وأعضاء مكتب المجلس.

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان مكتب المجلس سيجتمع اليوم لتحديد الوضع النهائي لجدول أعمال جلسات ما تبقى من دور الانعقاد الجاري والمتوقع أن ينهي أعماله في الثاني أو الثالث من الشهر المقبل، مشيراً إلى أنه تسلم 16 طلباً مستوفاة الأركان بإقرار قوانين مدرجة على جدول الأعمال و11 طلباً آخر باستعجال اللجان البرلمانية إنجاز تقاريرها. وأضاف الغانم في تصريح للصحافيين

رداً على ما أثاره هايف حول عدم حضور الوزير اجتماع «المالية»

وزير المالية: لم تسلم دعوة من اللجنة



د. نايف الجحرف

أكد وزير المالية د. نايف الجحرف حرص الحكومة على التعاون مع مجلس الأمة لكل ما يحقق الصالح العام، جاء ذلك في تصريح الجحرف لدى وصوله إلى مدينة لندن للمشاركة في مؤتمر الاستثمار الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في العاصمة البريطانية غدا الاثنين. وقال الجحرف رداً على ما أثاره أمس النائب محمد هايف حول تعديل نظام الاستبدال في قانون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على الآتي: لم يقدم أي مشروع بقانون أو اقتراح بقانون إلى تاريخه، ولم توجه الدعوة إلى وزير المالية والتأمينات الاجتماعية لحضور اجتماع

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الذي عقد اليوم الأحد 16 يونيو 2019، وتمت مناقشة عدد من المقترحات مع عدد من الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقرين خلال الفترة الماضية على أن تتم مناقشتها في اللجان المختصة وفقاً لما نص عليه الدستور واللائحة خاصة بعد ان استرد الأخ رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التقرير الخاص بالاستبدال المناقشته في اللجنة، واختتم الجحرف تصريحه بالقول: «إذ نؤكد على مد يد التعاون مع المجلس، لنؤكد في الوقت نفسه أهمية دراسة القوانين بشكل متكامل حفاظاً على سلامة القوانين والمنظومة التشريعية.»

خورشيد: بانتظار التصور الحكومي بشأن «فوائد الاستبدال»

«المالية» تقرّ تعديلات «تنظيم التأمين»

بتغليظ العقوبات وإنشاء وحدة للتحري تتبع «التجارة»



عمر الطيباني وصلاح خورشيد وفيميل الكندري وفرج العريبي وخالد الروضان خلال اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية متفهم ومتعاون لأبعد الحدود في وضع البدائل بهذا الجانب». وأكد أن اللجنة المالية توصلت إلى نتائج جيدة فيما يخص خفض نسبة استقطاع أقساط القرض الحسن من 25٪ إلى 10٪ وبأثر رجعي من تاريخ إقرار القانون قبل شهرين. وقال خورشيد إن اللجنة سيجون لها لقاء قريب مع الجانب الحكومي لدراسة هذا الموضوع والتوصل إلى نتائج مثمرة تصب في صالح المتقاعدين.

اللجنة يوم الأربعاء المقبل، والقانون الرابع هو الخاص بتعديل قانون الشركات فيما يتعلق بتطبيق النظام الإلكتروني والحكومة. وعن التعديلات المتعلقة بفوائد قروض الاستبدال من (التأمينات)، قال خورشيد إن اللجنة المالية سحبت التقرير من مجلس الأمة بناء على تعهد وزير المالية د. نايف الجحرف، ولكن إلى الآن لم يصل التصور الحكومي بشأن هذه التعديلات إلى اللجنة.

حتى لا تكون الميزانيات غير دقيقة ومعقدة، مؤكداً أن اللجنة اشترطت أن يكون المدقق المالي مواطناً كويتياً يحمل شهادة من جامعة معترف بها ورخصة تمكنه من العمل كمراقب مالي. وأوضح أنه نظراً لكون القانون فنياً شكلت لجنة فنية مشتركة بين اللجنة المالية ووزارة التجارة، مبيناً أن اللجنة ارتأت عدم التسرع في إقرار القانون اليوم وستعقد اجتماعاً الأربعاء المقبل لمناقشة مواد القانون الـ 32 بشكل متأن. وأبدى خورشيد تفاؤله بأن يتم إدراج 4 قوانين بعضها أنجز والبعض الآخر على طور الإنجاز من قبل اللجنة المالية على جدول أعمال دور الانعقاد الحالي، موضحاً أن هذه القوانين هي تعديلات قانون المناقصات فيما يخص المنتج المحلي والمشروعات الصغيرة، وقانون التأمين الذي تمت الموافقة عليه في المداولة الأولى، والقانون المتعلق بالمراقبين الماليين والمحاسبين والمتوقع إنجازها في اجتماع

بالإضافة إلى ممثلي جمعية المراقبين الماليين والمحاسبين. واعتبر أن هذا القانون إقراره مستحق نظراً لما له من أهمية قصوى في ظل بعض القضايا التي تحصل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وغيرها، مبيناً أن هناك شركات مقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية وشركات تتبع الحكومة بنسبة 100٪ وبالتالي يجب أن يكون هناك دور للمراقبين الماليين في الكشف عن التجاوزات. ورأى خورشيد أن إقرار هذا المشروع بقانون سيحدث بنسبة كبيرة من التجاوز على أموال الدولة وخاصة في الشركات التي تمتلكها الدولة بنسبة 100٪. وأشار إلى أن اللجنة وضعت آلية لعمل المراقبين الماليين بحيث تكون مدة عمل المراقب المالي 4 سنوات فقط، كما قررت اللجنة وضع عقوبات مغلظة في القانون. وبين أن اللجنة تناولت أيضاً تأمين ميزانية الشركات وضمنان صحتها من خلال مدققين ماليين أصحاب كفاءة

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس التعديلات المقدمة من الحكومة ممثلة بوزارة التجارة ومن بعض النواب على المداولة الأولى للمشروع بقانون بشأن قانون التأمين، بالإضافة إلى مشروع القانون بشأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات. وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إن اللجنة وافقت على جزء كبير من التعديلات الخاصة بقانون التأمين وأهمها ما يتعلق بتبعية التأمين، موضحاً أن قرار اللجنة أن تكون هناك وحدة تحري في وزارة المالية وتكون تبعيتها إلى وزير التجارة مباشرة. وأشار خورشيد إلى أنه تم تغليظ العقوبات في بعض المقترحات المقدمة من قبل النواب ووضع نظام الحوكمة في قضايا التأمين بالإضافة إلى ضرورة وجود هيئة شرعية كما هو الحال في هيئة أسواق المال. وتضمن أن تدرى هذه التعديلات المهمة النور قريباً في الجلسة المتوقع عقدها لإقرار القوانين، متوقفاً ألا تواجه هذه التعديلات أي إشكالية لدى مناقشة المداولة الثانية للقانون لا سيما أن اللجنة قامت بالمرج ما بين التعديلات والآراء المطروحة. وأضاف خورشيد أن اللجنة ناقشت أيضاً مشروع قانون مقدماً من الحكومة بخصوص المراقبين الماليين والمحاسبين وتمت دعوة وزير التجارة خالد الروضان والفريق الفني التابع لوزارة

هايف: سأستجوب الجحرف إذا لم ينفذ تعهده

الفوائد الربوية، ولكن لم يحضر أحد».



محمد هايف

وأضاف: «كون الوزير لم يحضر اليوم، أمس فسامحه مهلة إلى الغد (اليوم)، فأما أن يحضر هو أو من ينوب قبل انتهاء اجتماع اللجنة المالية اليوم أو غداً للموافقة على التعديلات أو أن يتحمل المسؤولية لإخلائه وحتمه بالقسم الذي أقسم عليه مرتين أمام سمو الأمير وأمام أعضاء مجلس الأمة بأن يؤدي أعماله بالأمانة والصدق». وأكد ان على الوزير مسؤولية في تنفيذ وعده، كما أن على النواب مسؤولية أمام الشعب الكويتي بالأمر من هذا الأمر مرور الكرام. وقال: «هذه المنصة التي تعهد وهو يعتليها سوف يعود إليها قريباً إن لم ينفذ، وهذه رسالة للوزير إن كان لا يريد العودة للمنصة هذا الأسبوع.»



مشاهدة الفيديو

طالب النائب محمد هايف وزير المالية د. نايف الجحرف وعده الذي قطعه أمام النواب أثناء مناقشة الاستجواب الذي كان مقمداً له من النائب رياض العبدساني، وديبر الملا الأسبوع الماضي، والموافقة على تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية، معلناً عزمه استجواب الوزير ما لم ينفذ وعده.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة: «كما هو معلوم ومشهور تم الاتفاق مع وزير المالية بما تعهد به في يوم الاستجواب بإنهاء وإلغاء الفوائد الربوية من قانون التأمينات، وتم الحديث معه أيضاً في اليوم التالي بحضور عدد من النواب بهذا الأمر، وكان من المفترض أن يحضر الوزير اليوم (امس) أو من ينوب عنه اجتماع اللجنة المالية، حيث كان الواجب عليه الموافقة على التعديلات المقدمة على

«المسار المستقل»: ناشد الحكومة

التمسك بثوابتها في التصدي للتطبيع

أصدر تجمع «المسار المستقل» بياناً حول المشاركة في «ورشة البحرين» وتدابيرها، فيما يلي نصه: ينظر تجمع المسار المستقل ببالغ الألق والحذر من محاولة جر الكويت والدول العربية في المشاركة بورشة البحرين المقرر عقدها الشهر الجاري، ومحاولات خلق بيئة خلف الأبواب للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ويرى تجمع المسار أن التفكير

المشاركة في هذه الورشة سيضيع الحقوق التاريخية للعالم الإسلامي وحقوق سيادة الشعب الفلسطيني وأنها بداية التفرقة في المسجد الأقصى. لذا، يناشد تجمع المسار قيادة وحكومة الكويت الابتعاد عن هذه المحاولات والتمسك بثوابتها التاريخية في وقوفها بجانب حقوق الشعب الفلسطيني، والتصدي لمحاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني.

المشاركة في هذه الورشة سيضيع الحقوق التاريخية للعالم الإسلامي وحقوق سيادة الشعب الفلسطيني وأنها بداية التفرقة في المسجد الأقصى. لذا، يناشد تجمع المسار قيادة وحكومة الكويت الابتعاد عن هذه المحاولات والتمسك بثوابتها التاريخية في وقوفها بجانب حقوق الشعب الفلسطيني، والتصدي لمحاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني.

«الميزانيات» تطالب «البترو» بعدم تأخير المشاريع



د. عادل الدميخي وعبدان عبدالصمد وعبدالله الرومي ود. خالد الفاغل أثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

المرتبطة بشكل مباشر بأسعار المنتجات المكررة لا تؤثر على الأرباح بل تؤثر على إيرادات الشركة وليس أرباحها. وبين أن اللجنة تأكدت من ذلك بمقارنة بيانات متوسط أسعار النفط وأرباح الشركة الفعلية لـ 5 سنوات ماضية علماً بأن 88٪ من إجمالي مصروفات الشركة هي تكاليف متغيرة ليس للشركة يد فيها تتغير بناء على حركة أسعار النفط كما هو الحال مع إيراداتها.

التقديرية لبعض المشاريع بالإضافة إلى قصور الشركة في متابعة تنفيذ تلك العقود وعدم اتخاذ إجراءات حازمة مع بعض المقاولين كالتأخر في تطبيق الغرامات على البعض منهم. وأكد أن اللجنة شددت على ضرورة قيام الشركة ببذل المزيد من الجهد في تحسين أدائها التشغيلية، خاصة وأن التحكم بمصرفاتها التشغيلية يؤثر على أرباحها. وأشار إلى أن أسعار النفط

بالإمكان تحقيقها والتي بلغت 250 مليون دينار. وأضاف عبد الصمد أن اللجنة ناقشت تأخر تنفيذ بعض الأعمال المرتبطة بالأمور الأخرى المتأخرة والتي تستدعي تصديق أعمال بعض المقاولين وإصدار الأوامر التشغيلية إضافة إلى ارتفاع تكاليف تلك الأعمال المتأخرة وبالتالي تحمل الشركة لمطالبات مالية نتيجة التأخر في التنفيذ. وبين أن اللجنة شددت على ضرورة معالجة ظاهرة التأخر في المشاريع في مؤسسات القطاع النفطي والتي سبق للجنة مناقشتها واجتماعات سابقة وأبدت توصياتها بذلك خاصة فيما يتعلق بالخلل في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية وما تبين من قصور في نظام التأهيل في الشركة. وأوضح أن هناك أيضاً عدم تخطيط فني ومالي سليم سواء في تأخر طرح المشاريع أو كثرة الأوامر التشغيلية وعدم الدقة بتحديد القيم

التي كان بالإمكان تحصيلها في حالة تشغيل تلك المشاريع. وبين أن اللجنة ناقشت تأخر مشروع الوقود البيئي والذي يهدف إلى توسيع وتطوير مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدية لإنتاج منتجات بترولية نهائية عالية الربحية ومتوائمة من الأنظمة البيئية العالمية ما سيسهم في خلق أسواق جديدة لبيع تلك المنتجات للكويت. وقال إن المشروع تأخر نتيجة لعدم الانتهاء مقاولي الحزم من تنفيذ أعمال العقود المسندة إليهم ما أدى إلى تغيير تاريخ التشغيل في 12 ابريل 2018 إلى ما كان مفترضا وهو تاريخ 13 يوليو 2019. وبين أنه وحسب إفادة مسؤولي شركة البترول الوطنية فقد تغير ذلك التاريخ أيضاً ليكون المشروع جاهزاً للتشغيل في مارس 2020 على أن يتم التشغيل خلال 3 إلى 6 أشهر إضافية، وقد نتج عن هذا التأخر خسائر ناتجة عن الأرباح التي كان

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحضور وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاغل ميزانية شركة البترول الوطنية لسنة المالية الجديدة 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في تقريره السنوي عن السنة المالية 2017/2018. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحافي إن ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الشركة زادت 12٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة لتصل إلى 163 ملاحظة.

جمعية خيطان التعاونية

اعلان

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية في كتابها رقم (2019/221702) بتاريخ 13/6/2019 بشأن الاعلان عن مكتب محاماة .

تعلن جمعية خيطان التعاونية عن حاجتها للتعاقد :-

مكتب محاماة

وفقاً للشروط التالية :-

- أن يكون المكتب على مستوى عالي من الخبرة ولا تقل عن (5) سنوات بالعمل .
- تمثيل الجمعية أمام المحاكم بكافة درجاتها وأنواعها المختلفة .
- متابعة جميع القضايا التي ترفع من أو على الجمعية أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها .
- تحصيل كافة أنواع الديون المستحقة للجمعية سواء بالطرق الودية أو القانونية
- صياغة أو إعداد العقود المتعلقة بنشاط الجمعية مع تقديم كافة الايضاحات والاستشارات القانونية المتعلقة بنصوصها .

على من يرغب في التعاقد مع الجمعية مراجعة قسم الشؤون الادارية بمقر ادارة الجمعية في منطقة خيطان قطعة 9 بمركز سوق الضاحية لتقديم عرض سعر مرفق به جميع المستندات وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين الموافق 17/6/2019 ولدى (10) أيام عمل رسمي تنتهي بتاريخ 26/6/2019

مواعيد الدوام الرسمي من يوم الاحد الى الخميس من الساعة 7.30 صباحا وحتى الساعة 3 عصرا ما عدا يوم الخميس فيكون نهاية الدوام الساعة (2) ظهرا .

مجلس الإدارة

إعلان

تقدم السيدة شركة / التقدم التكنولوجي

بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمد الوزارة. حيث تم تسجيل الوكالة رقم 2019/1053 شركة: GUANGZHOU IMPROVE MEDICAL INSTRUMENTS CO LTD

الجنسية الصينية. ونشاط الوكالة عبارة عن: موزع أنابيب جمع الدم - إبر جمع الدم - الحوامل أجهزة وقف النزيف - مجموعة إبر إس آر - أنابيب جمع الدم الجسدي - أجهزة نقل الاجسام الحية الدقيقة - المشارط - علب المشارط من إنتاج الموكل.

على أن تكون المدة من : 2021/2/12 إلى 2019/2/13